العنف المتبادل بين الزوجين في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري

الباحثة : سارة عبدالله سعد ابوزيد

الملخص

تعتبر الأسرة من اهم الركائز الأساسية التي تمثل تماسك البناء الاجتماعي وهو ما اكد عليه جميع العلماء الاجتماعين اذ عرف العلماء الأسرة على أنها " أن الاسرة وحدة اجتماعية بيولوجية اقتصادية تتكون من زوج وزوجة يربطهما عقد زواج مشروع دينياً وقانوناً تقوم على أساسه شرعية الأنجاب والبنوة والقرابة " اذ ان الاستقرار ينعكس بالضرورة على كافة النظم الاجتماعية الأخرى التي تشكل البناء الاجتماعي ، والجدير بالذكر ان الاسرة المصرية قد مرت بالعديد من التغيرات والتحولات على كافة الأصعدة والتي ساهمت بالضرورة في تغير شكل البناء الاجتماعي واختلفت الأدوار داخل الاسرة ولاختلاف الأدوار هذا انعكاس عام على الوظائف الأساسية للأسرة وأدى الاختلاف الي ظهور الصراعات الاسرية التي تصل الي حد العنف بكافة أنواعه .

فالعلاقة بين العنف ووظائف الأسرة علاقة وثيقة لأن المجتمع الذي يتمتع افراده بدرجه عالية من الاستقرار الأسري تنعكس في استقرار البناء الأجتماعي ويكون مجتمعاً قادراً على تحقيق التنمية والتطور ، لأن الفرد الذي يتمتع بالصحة النفسية الناتجة عن الاستقرار الاسري يصبح شخص فعال للمجتمع .

ومن هنا فأن العنف المتبادل بين الزوجين واثره في وظائف الأسرة من الموضوعات الهامة في حياة افراد المجتمع لذلك تسعى الباحثة في هذا الفصل الي التعرف على تاريخ الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية داخل الأسرة المصرية ومن ثم معرفة أبعاد التغيرات في بناء القوة داخل الأسرة المصرية ، ثم سنتطرق إلى وظائف الأسرة في ظل العنف المتبادل بين الزوجين واهم الاثار الناتجة عن ذلك العنف

Abstract

The family is considered one of the most important basic pillars that represent the cohesion of the social structure, and this is confirmed by all social scientists, as scholars define the family as ‘‘that the family is a socio-biological and economic unit consisting of a husband and wife who are bound by a religious

and legal marriage contract on which the legitimacy of procreation, filiation and kinship is based." Stability necessarily reflects on all other social systems that make up the social structure. It is worth noting that the Egyptian family has undergone many changes and transformations at all levels, which have necessarily contributed to changing the form of social structure. Roles within the family have differed, and this difference in roles is a general reflection on the basic functions of the family. The difference leads to the emergence of family conflicts that reach the level of violence of all kinds. The relationship between violence and the functions of the family is a close relationship because the society whose members enjoy a high degree of family stability is reflected in the stability of the social structure and is a society capable of achieving development and development, because the individual who enjoys mental health resulting from family stability becomes an effective person for society. Hence, mutual violence between spouses and its impact on family functions is one of the important issues in the lives of members of society. Therefore, in this chapter, the researcher seeks to identify the history of male culture and patriarchal authority within the Egyptian family, and then to know the dimensions of changes in building strength within the Egyptian family. Family functions in light of mutual violence between spouses and the most important effects resulting from that violence

أولاً : الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية

ثانياً : التغيرات في بناء القوة في الأسرة المصرية

ثالثاً : وظائف الأسرة والعنف الاسري

اولاً : الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية :

بنظرة عميقة الي تاريخ الثقافة الذكورية والسلطة الابوية في المجتمع المصري منذ القدم وحتى الأن فنجد ان التغيرات الاجتماعية التي مرت بها الاسرة المصرية على كافة العصور المختلفة يسودها نمط أساسي في التعامل ما بين النساء والذكور ويرجع الأمر في اغلب الأحيان إلى الثقافة الذكورية والتي تمنح الرجل الحق في السلطة على المرأة واعتبارها الطرف الأضغف في العلاقة سواء كانت هذه السلطة ذو صفة شرعية كزواج أو أبوة الامر الذي فرضه المجتمع كواقع حقيقي يجب التعامل من خلاله وعلى النساء قبول الخضوع للطرف الأخر ذو السلطة الذكورية فقط بوصفه الرجل ، ويظهر الأمر بصور أكثر انتشاراً في المدن الريفية والمناطق الأقل بينما يظهر الامر بصور أقل إلى حد ما في المدن الأكثر تحضراً باعتبار أن للمراة دور رئيسي تمارسه في المجتمع .

حيث نجد ان هناك ازدواجية في التمييز على أساس الجنس ، وما عرفه التاريخ بعصا السلطة الأبوية ، فنجد ان هناك العديد من الأراء المتباينة لأنواع مختلفة من التمييز على أساس الجنس في مختلف العصور ، فأن التحامل والتمييز المؤسسي ضد النساء ليس مفهوماً فردياً واحداً فقد قدم جيلك وفسيك ازدواجية التمييز على أساس الجنس بوصفها مقياساً يصور المشاعر الإيجابية والسلبية موضوعياً تجاه النساء ، فنجد أن هناك العديد من الرجال يتعمدون استبعاد النساء من أنشطة وادوار محددة ، وهناك القليل يرغبون في محو النساء تماماً من حياتهم ، ألا انه يمكنك ان تتجنب جماعة عرقية محددة ولكم من الصعب ان تتجنب جنساً أخر كاملاً .[١]

ويرى جيليك وفيسك ان تناقض الرجال والناس عموماً تجاه النساء يمكن تقسيمه الي قسمين او نوعين وهما التمييز على أساس الجنس العدائي والتمييز على أساس الجنس المحسن ، فنجد ان التمييز على أساس الجنس العدائي هو ما يعتقده اغلب الناس عندما يفكرون في التمييز على أساس الجنس العدائي هو ما يعتقده اغلب الناس عند ما يفكرون في التمييز على أساس الجنس ، ويتألف من مشاعر واضحة العداء تجاه النساء ، مع مشاعر سلبية وتنميط تجاه النساء غير التقليديات تحديداً ، ويسعي التمييز أساس الجنس العدائي إلى تبرير سلطة الذكر ، والأدوار التقليدية للجنس ، واستغلال الرجال للنساء في أغراضاً جنسية من خلال الأوصاف الازدرائية للنساء يتفق ممارسو التمييز على أساس الجنس العدائي مع عبارات مثل فشل اغلب النساء في التقدير الكامل لكل ما يفعله الرجل لهن على الرغم من ان ما يفعله هؤلاء الرجال قد يكون امرأ في اطار الدور الرئيسي المنوط به ومع الرغم من ذلك فأنهم دائماً ما ينتظروا تقدير مبالغ فيه من النساء باعتبار النوع الاجتماعي فقط لا

غير ، اما النوع الاخر والذي تحدث عنه جيلك وفيسq,lك هو التمييز على الجنس المحسن وهو يشمل مواقف إيجابية موضوعياً تجاه النساء ومنها على سبيل المثال ان يتم تصوير النساء على انها مخلوقات نقية تحتاج إلى الحماية من الرجال ، فضلاً عن منظور ان النساء معشوقات الرجال وضروريات لجعل الرجل كاملاً ، وهناك من يذهب الي ان النساء يجب ان تتم رعايتهن وحمايتهن بواسطة الرجال ، وبالنسبة للنساء فأن التمييز على أساس الجنس المحسن نازعاً للسلاح لأنه مفضل موضوعياً ، ويذهب ايضاً الي ان سلطة الرجال سوف تستخدم لصالح النساء ، مادام يمكنهن تأمين حامي ذكر عالي المكانة ، ولا يعترف الناس فوراً على التمييز على أساس الجنس المحسن تمييزاً حقيقاً حتى أن بعض النساء تغريهن مواقف التمييز على أساس الجنس المحسن .[٢]

وقد حلل جيلك التمييز على أساس الجنس في عدد من الثقافات ووجد انه في العموم يعد التميز على أساس الجنس العدائي عند الرجال اعلي منه من عند النساء ، كما ان النساء اكثر تقبلاً لمعتقدات ممارسي الجنس المحسن اكثر مكن تقبلهن للاتجاه العدائي ، وفي الدول التي تقر التمييز على أساس الجنس العدائي ، كانت النساء اكثر ميلاً تحديداً لتبني التمييز على أساس الجنس المحسن ، بينما الدول التي ترفض النوعين من التمييز نجد ان هناك قله في الرجال الذين يمارسون التمييز على أساس الجنس العدائي فهنا تشعر النساء بأنها قادرة على رفض التمييز على أساس الجنس المحسن دون خوف من رد فعل عدائي ، والجدير بالذكر اننا نجد في هذا النوع من التمييز استبعاد متعمد للدور الذي تقوم به النساء .[٣]

وعلى الرغم من كافة المكاسب الاجتماعية والمهنية الكبيرة التي استطاعت النساء تحقيقها في ال ٥٠ من السنوات الأخيرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الدخول في مجالات غير تقليدية بوتيرة أكبر ، والمشاركة في المجال الرياضي ، واقتناء الادوار داخل الأسرة بصورة اكثر تسوياً عن قبل ومع هذا لم تستطع النساء تحقيق المساواة الكاملة مع نظرائها من الذكور وذلك يرجع الي العديد من الأسباب المجتمعية والتي يعتبر احدها فكرة تحقيق الذات ، ان فكرة أن المرأة تملك بطريقة ما كفاءات مختلفة او متدنية عند مقارنتها بنظرائها الذكور يمكن ان تؤدي الي توقعات متقلصة بالنسبة للنساء من حيث نظرتهن عن نفسهن وكيف يراهم الاخرون .[٤]

فهناك العديد من المجتمعات الابوية التي تبقي على الهيمنة الذكورية في جميع الجوانب ، وتميز المجتمع الابوي الذكوري من حيث الفكر والتعبير وتخلق حالة من الجندرية تجعل المرأة في مرتبة أدني الرجل بوصف مفهوم الذكورة المسيطرة تسلسلاً هرمياً حتى داخل الذكورة نفسها التي تسمح بمناقشة مصطلحات محددة وفقاً لثقافة ومكانة طبقية محددة تتبع هيمنتها وسيطرتها ، ان قوة النظام الذكوري

تجد فيه أمراً يستغني عن التبرير فهي تفرض نفسها كأنها محايدة ، وانها ليست بحاجة الي خطب تهدف الي شرعيتها ، فالنظام الاجتماعي يشتغل باعتباره اله رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهمينه الذكورية التي يتأسس عليها والتي فرضها الكثير من المجتمعات .[٥]

تجد الهيمنة الذكورية إذاً كل الظروف مجتمعة لملء ممارستها والحضور المعترف به كونياً للرجال ، ونجد الامر ظاهراً في موضوعية البني الاجتماعية ونشاطات الإنتاج والتي تمنح الرجل النصيب الاوفر ، وحتى النساء أنفسهن تطبقن ذات الواقع خاصة في العلاقات التي يجدن انفسهن اسيرات لها ، ترسيبات ذهنية هي نتاج استدماج علاقات السلطة تلك وتعبر عن نفسها في التعارضات المؤسسة للنظام الرمزي .

ونجد في البناء الاجتماعي علاقات القرابة والزواج والتي تعزو مكانة النساء كأشياء للتبادل ، حددت طبقاً لمصالح الرجال ، وخصصت لتساهم بذلك في إعادة انتاج رأس المال الرمزي للرجال .

وهكذا لا نستطيع التفكير في هذ الشكل الخصوصي للهيمنة الا بشرط تجاوز تناوب الاكراه بواسطة القوى والقبول للقهر الالي ، والخضوع الإرادي والحر والمتعمد ، لا بل المحسوب ، إن اثر الهيمنه الرمزية لا يمارس في المنطق الخالص للضمائر العارفة بل يمارس من خلال ترسيبات الادراك الحسي والتقييم والفعل ، ان القوة الرمزية هي شكل للسلطة تمارس على الأجساد مباشرة خارج كل اكراه جسدي ، وتترك اثار تطبعها الهيمنة على الأجساد باستمرار وينتج عنه العديد من ضحايا الهيمنه الرمزية للمهيمنين ، فالعنف الرمزي لا يتحقق الا ان خلال فعل معرفة وجهل عملي يمارس من جانب الوعي والإرادة ويمنح السلطة لاشخاص ضد اخرين على اعتبار الجندر .

ان ما يجعل الهيمنة الذكورية ، في رأي بورديو ، الشكل الرمزي النموذجي للسيطرة هو أنها تتميز بالامتداد والعرض ، حيث أنها تمس مجالات مختلفة من الأنشطة الاجتماعية. إن العنف الذي يُمارس على المرأة ليس فقط عنفًا جسديًا (العنف الزوجي على سبيل المثال) ، ولا هو فقط اقتصاديًا (الاعتماد المادي للمرأة على الرجل) ؛ بل هو نتاج لمبادئ الإدراك والفهم التي تعتبر نفسها نتاج علاقة الهيمنة وتوطدها مجموعة من الهياكل التي تضفي عليها الطابع المؤسسي وتحافظ عليها ، مثل الأسرة ، والمدرسة ، والدولة ، والكنيسة ، والإدارة. وريادة الأعمال والمؤسسات السياسية ، ففي الواقع ، يبدو أنه إذا كانت الوحدة المنزلية تمثل أحد الأماكن التي تتجلى فيها سيطرة الذكور بشكل مؤكد وواضح (وليس فقط من خلال اللجوء إلى العنف الجسدي) ، فإن مبدأ إدامة علاقات القوة المادية والرمزية التي تمارس في المنزل هو توجد بشكل أساسي خارج الوحدة ؛ أي في مؤسسات الكنيسة والمدرسة والدولة وفي أنشطتها السياسية البحتة ، المعلنة أو الخفية ، الرسمية أو شبه الرسمية ،

ولا يقلل بورديو من خطورة العنف الجسدي الذي يمارسه الرجال على النساء ، ولكن هدفه الأكثر أهمية هو الكشف عن واقع علاقة الهيمنة المستبدة بعمق من طرف النساء لدرجة انهن يعتبرن العنف الممارس عليهن أمراً طبيعياً ، ان وصف العنف بالمرزي لا يعني انه عنف دون نتائج واقعية بل انه وسع من مفهوم العنف المنزلي ال نطاق العنف السياسي والمجتمع على النساء الامر الذي دفعه الي الاعتراف بالكثير من الحركات النسائية التي ساهمت مساهمة كبيرة في توسيع مهم لنطاق المفهوم المتعلق الهيمنة القائمة على النوع الاجتماعي والتي تهدد الكيان الاجتماعي ككل .[٦]

ثانيا : التغيرات في بناء القوة في الأسرة المصرية

لقد طرأت العديد من المتغيرات في مظاهر التماسك الاجتماعي داخل المجتمع المصري ، وبدأت العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية في الظهور بشكل واضح وتطفو على سطح المجتمع وتعد تجلياً لهذا الانهيار أو هي مؤشرات على وجوده ، فأننا نلاحظ ان الشخصية المصرية قد اعتراها نوع من التغير فقد اصبح هناك نوع من اختلاف الأدوار وأصبح الكثير اكثر عنفاً ، ويتجلى هذا العنف عبر متصل يبدأ بالعنف اللفظي الذي يشير إلى عدم تكامل الانا والأخر في التفاعل اليومي المحدود والمتكرر ، إلى ما يمكن تسميته بالعنف الاناني ، فأصبحت الشخصية المصرية بسبب الظروف القهرية السلبية بأقل التزاماً بالأخلاق ، وبسبب الصعوبات التي بدأت تواجهها الطبقة المتوسطة والشرائح الدنا ، اصبح هناك العديد من الموجات التي ظهرت واثرت على البناء الاجتماعي ومنها موجات الهجرة وظهرت الهجرة الغير مشروعة كذلك ص، فضلاً عن تبادل الأدوار داخل الاسرة واتجاه النساء نحو تولي مسؤوليات ومهام الرجال للسعي نحو تحقيق التكافل الاجتماعي وسد احتياجات الاسرة واشباع حاجات الافراد[٧].

وفي هذا الصدد نعرف مفهوم الدور من وجهة نظر العديد من علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاجتماع ، فقد عرفه رادكلف براون أنه المركز الذي يحتله الفرد والذي يحدد واجباته وحقوقه الاجتماعية ، بينما عرفه مالينوفسكي بأنه النقطة التي من خلالها ينطلق الفرد نحو العمل الهادف الذي يخدم المؤسسة التي ينتمي إليها . علماً أن الدور كما يعتقد مالينوفسكي هو حجر الأساس لبناء المؤسسة ، اما روبرت مكايفر فعرف الدور بأنه المكانة الذي يشغله الفرد والذي يحدد أعماله ومنجزاته علماً أن الاعمال والمنجزاتالتي يحققها الفرد هي التي ترسم كمية الامتيازات والمكافأة التي يحصل عليها من المجتمع بعد أدائه للأعمال وتحقيقه للمنجزات ، والفرد لا يشغل الدور نفسه طوال حياته بل قد يشغل أدوار أخرى وان دوره الذي يقوم به قد يقوم به شخص أخر وهذه العملية تسمى بتبادل الأدوار ، فالأب في مرحلة قبل التصنيع كان يشغل دوراً تقليدياً وهو كسب موارد

العيش ، والام كانت تشغل دوراً تقليدياً وهو أداء الاعمال المنزلية ورعاية الأطفال والاهتمام بالزوج ، الا ان دخول المجتمع في عصر الصناعة ومرحلة ما قبل التصنيع غير الحالة التقليدية للأدوار التي يشغلها كل من الاب والام اذ ان الام اخذت تشغل دور العاملة أو الموظفة او الخبيرة خارج البيت والأب اخذ يشغل الدور المنزلي، وهذا ما يسمى بعملية تبادل الأدوار داخل المجتمع والذي تطور اكثر مع مرحلة الديموقراطية واصبح كل طرف من اطراف الاسرة قد يقوم بأدوار ازدواجية معاً.

فهناك العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تقوم بها الاسرة وفقدتها في الوقت الراهن مع الثورة الصناعية والتطورات والابتكارات المختلفة ، فالتطورات والتغيرات المجتمعية دفعت الزوجة الي العمل خارج المنزل من اجل زيادة دخل اسرتها بحيث تكون قادرة على مواجهة متطلبات اسرتها المتزايدة ، هذه التغيرات تبلورت من جراء عمل المرأة خارج المنزل وتحافظ في ذات الوقت على وظيفتها المنزلية تجاه اسرتها وتلبي مستلزمات شروط نظام تقسيم العمل داخل الاسرة الحضرية وبالذات في الطبقة الوسطي ، فخروج المرأة للعمل دفع الزوجة الي ان تقوم ببعض الاعمال التي كان يقوم بها الزوج وكانت تعد من ضمن مسؤولياته ، وفي الوقت ذاته دفعت ايضاً الزوج الي ان يقوم ببعض من المهام الدورية التي كانت تكلف بها المرأة ، وهذه الدلائل تشير الي حدوث تغيير نوعي في تقسيم العمل داخل الاسرة الحضرية ، أي لم تبقي مسؤوليات الزوج والزوجة وواجباتهم كما هي قبل التحضر بل حصل تعاون وتساند بينهما ولم تبقي حدود دورهما ثابتة وجامدة .[٨]

والجدير بالذكر ان كل نسق اجتماعي يحتوي على مستويات والجوانب الثلاثة : الاجتماعي والثقافي والشخصي ، فنجد هنا مفهوم الدور الاجتماعي ، فلكل انسان دور يقوم به في هذه الحياة من خلال عملية تفاعل وعلاقات ، تشكل في مجموعها شبكة اتصال بين الأدوار المكونة للنسق ، وأداء الدور يعتمد على ما يرتبط به من معايير تبين نمط السلوك ثقافياً ، فالأنسان يتفاعل من خلال دور على أساس ثقافي ، أي ان هذا المفهوم يفترض وجود فاعل ، يرتبط بعلاقات مع اخرين على أسس وقواعد ثقافية ، وتشكل عملية التفاعل هذه الأساس لتأسيس هوية الفرد وتنميتها ، فهي تعتبر الوسيلة – لمعرفة الأدوار الاجتماعية ، والتوقعات المرتبطة بها ، بالإضافة إلى كونها وسيلة وكلها هذه العملية تسمى التنشئة الاجتماعية (التنشئة الاجتماعية). اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للعب الأدوار وداخل النسيج الاجتماعي – يمكن القول إذن أن هذه العملية تشمل جميع جهود وأنشطة ووسائل الكائن الجماعي والفرد الذي يعمل على تحويل الكائن العضوي عند الولادة إلى كائن اجتماعي. إنها عملية تعلم وتدريس يشارك فيها كل من الفرد والجماعة.[٩]

وتعد الاسرة هي البنية الرئيسية في خلق مجتمع امن يتمتع بالاستقرار ، وتعتبر هي خط الدفاع الأول وصمام الأمان للمجتمعات المتحضرة ، واي تهديد يواجه الاسرة يؤدي الي تهديد المجتمع بأكمله ، وقد اثرت التغيرات التي مر بها المجتمع المصري على بناء القوة في الاسرة ووظائفها التقليدية ، حيث حدثت تغيرات أساسية على نمط العلاقات ووظائفها والادوار التي تقوم بها ، إضافة الي توزيع الأدوار ، ومن ابرز التغيرات التي طرأت التغير في أدوار افراد الاسرة وتوزيع المهام بينت المرأة والرجل ، فنجد ان هناك تبادل بالمهام والادوار بين كلاً الطرفين عبر مشاركة في الأدوار المناط لكل منهما ، فضلاً عن التغير في العلاقات الاسرية .

وفي هذا الصدد نتطرق الي مفهوم القوة ة والذي اشارت معظم الدراسات الي انه تفاعل بين شخصين يرمز لهما ب (أ) و (ب) ومن مظاهر القوة القدرة على فرض الإرادة أو الممارسة الفعلية على سلوك الاخرين ، فالمظهر الأول مأخوذ من تعريف ماكس فيبر للقوة وهو (احتمال أن يكون احد الأفراد قادراً في العلاقة الاجتماعية على تنفيذ إرادته رغم المقاومة وبغض النظر عن الوسيلة ، واما المظهر الثاني للقوة فمستمد من تعريف ستراوس للقوة بأنها " أفعال تتضمن ممارسة النفوذ لتغيير وتعديل سلوك فرد أخر في الاسرة " ومن الواضح إذن أن بناء القوة يتضمن قطبين يتدرج بينهما الأفراد من شخص لا يملك القدرة على تنفيذ ارادته إلى شخص يمتلك القدرة التامة على تنفيذ وشخص لا يملك القدرة على تنفيذ ارادته ، أي يندرج من التسامح التام الي الاستبداد ، وعند مناقشة بناء القوة لا يمكن اغفال مدى شرعية هذه القوة باعتباره شكلاً من اشكال القوة يستمد شرعيته من التقاليد او القانون او الالهام ، ويختلف مفهوم القوة من الريف للحضر في الاسرة اذ نجد اتم ازدياد تأثر الزوجين بالثقافة التقليدية يقلل من تأثير الزوجة في القرارات الاسرية وهذه علاقة عكسية ، بينما نجد ان ازدياد تأثر الزوجين بالثقافة الحضرية يزيد من تأثير الزوجة في القرارات الاسرية وهذه علاقة إيجابية ، ونجد ايضاً ان المكانة الاجتماعية للزوج وبناء القوة في الاسرة لها علاقة بالقرارات الاسرية فنجد ان ارتفاع مكانة الزوج المهنية يقلل من تأثير الزوجة في القرارات الاسرية وهذه علاقة عكسية ، اما فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية للزوجة فنجد ان ارتفاع المكانة الاجتماعية للزوجة على مستوى الاسرة يزيد من تأثيرها في القرارات الاسرية وحتى ولو كانت مكاناتها الاجتماعية على المستوى العام منخفضه وهذه علاقة إيجابية ، ان ارتفاع مكانة المرأة في المجتمع يزيد من مكانتها داخل الاسرة مما يزيد من تأثيرها في القرارات الاسرية ، وهذه علاقة إيجابية [١٠].

لقد شهد البناء الاسري مجموعة من التغيرات ، نتيجة للتغيرات العامة في المجتمع ، ومن بين هذه التغيرات التغير في بناء القوة داخل الاسرة المصرية ، خاصة بعد ارتفاع مستوى التعليم لدى الزوجة والابناء ، والتحاق المرأة بسوق العمل ، وتقلدها وظائف رفيعة ، إضافة إلى مساهمتها في دخل الأسرة ، ودعوات المساواة وحقوق الانسان ، وارتفاع مستوي الوعي والثقافة لدى المرأة والابناء ، وهو ما اثر على تغير أدوار ووظائف الاسرة والذي انعكس بالأساس على بناء القوة في الاسرة ، وبعد مشاركة المرأة ومساهمتها في دخل الاسرة وزيادة وعيها اصبح لديها الحق في المشاركة بصنع القرار داخل الاسرة ، وتراجعت السلطة المطلقة للأب .

وقد كشفت تقارير تمكين المرأة في مصر مجموعة من التغيرات الأساسية في بناء الاسرة المصرية ، تمثل في ما تحقق من خروج المرأة للعمل والمشاركة الاقتصادية اصبح هناك تغير جذري في القدرة على صنع القرار واصبح هناك تقبل من البعض في مقابل عدم التقبل من البعض الاخر واصبح هناك تبادل في الأدوار الامر الذي يؤدي بالضرورة الي ظهور الصراع داخل الاسرة .[١١]

.ثالثاً : وظائف الأسرة والعنف الاسري

تقوم الاسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية تتداخل وتتفاعل مع بنية المجتمع ، وبما ان الاسرة خاضعة لمنطق التغيير عبر الزمان والمكان ومن حيث الكم والكيف وادى إلى تغير وظائفها فلم تعد الاسرة الحديثة تقوم بنفس الوظائف وبنفس الكيفية التي كانت عليها الاسرة قديماً ، فالتطورات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع نتيجة لزيادة تعقد المجتمع الحديث والنمو المستمر في التنظيمات البيروقراطية واثبات انها أكفأ من غيرها من التنظيمات في تحقيق الأهداف المجتمعية ومن خلال هذا المنطلق سلبت العديد من الوظائف التي تقوم بها الاسرة فأصبحت الوظيفة الإنتاجية انتقلت الي المصانع والوظيفة التعليمية انتقلت الي المدرسة ، ولكن رغم ذلك بقيت الاسرة محتفظة ببعض الوظائف الأساسية ومقتصرة عليها فقط كالوظيفية الإنجابية والاشباع الجنسي الذي يقره المجتمع ، ونجد بذلك انها تشارك المؤسسات الأخرى في وظائفها كالتربية والتنشئة الاجتماعية .[١٢]

ويمكن بذلك ان نلخص وظائف الاسرة الأساسية في الاتي حسب ما توصل اليه الباحثين المختلفين على النحو التالي :

الوظيفة النفسية :

هي الوظيفة المسؤولة عن اشباع الحاجات النفسية للأفراد لينمو ، كالحاجة إلى الحب والامن والتقدير ، وهذا لا يمكن ان يوفره الا الاسرة ، حيث أنها المكان الأول الذي يجد فيه الفرد الحنان والدفء العاطفي .

الوظيفة الاجتماعية :

وتتجلى هذه الوظيفة في تنشئة الأبناء التي يبدو تأثيرها في الخمس سنوات الأولى من حياة الطفل على وجه الخصوص ، ففي هذه السنوات يتم تطبيع الطفل اجتماعياً وتعويده على النظم الاجتماعية والتي تمثل مجموعة القيم والاخلاق والعادات والتقاليد التي تغرسها الاسرة في الافراد الذين ينتمون إليها وتتعبر هي النواة والمصدر الأول لعملية التنشئة والضبط الاجتماعي.، كما تتضمن إعطاء الدور والمكانة المناسبة للطفل، وتعريفه بذاته وتنمية مفهوم لنفسه وبناء ضميره وتعليمه المعايير الاجتماعية ليعرف حقوقه وواجباته التي تساعده على الصحة النفسية والتكيف مع وسطه الاجتماعي ، فالأسرة تعد الطفل اعداداً اجتماعياً وتقوم سلوكه فيما يجب عمله وما لا يجب عمله وتعلمه اللغه التي يجب ان يتفاعل بها اجتماعياً، كما تنقل للطفل الموروثات الثقافية والدينية وتعيين له مكانته الاجتماعية ، فالعائلة تقوم على حد تعبير احد العلماء الاجتماعي بوظيفة المدرب الاجتماعي الذي يضمن للأفراد مكانة معينة في المجتمع .[١٣]

الوظيفة الاقتصادية:

تعرضت هذه الوظيفة إلى تطور كبير بوصفها وظيفة أسرية، ولعل من أبرزها خاصة في المجتمعات البدوية والقروية لم تعد مكتفية بذاتها اقتصاديا، وهجر أفرادها إلى المناطق الحضرية حيث كانت الاسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه ، وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.

وذهب باحثين اخرين الي وظائف اخري للأسرة وهي :

١- وظيفة منح المكانة: كان أعضاء الاسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من كأنه أسرهم في الوقت الذي كان إسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى.

٢- الوظيفة التعليمية: كانت الأسرة تقوم بتعليم افرادها ولا يعني ذلك تعليم القراءة والكتابة وإنما يعني الحرفة أو الصنعة ، أو الزراعة ، والتربية البدينة ، والشئون المنزلية الخ.....

٣- وظيفة الحماية: كانت الاسرة أيضاً مسئولة عن حماية أعضائها. فالأب لا يمنح أسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضاً الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء لآبائهم وعندما يتقدم بهم السن.

٤- الوظيفة الدينية: مثل أداء العبادات كالصلاة وغيرها، وأداء صلوات الأسرة الجماعية ، وقراءة الكتب المقدسة (القرآن الكريم) ، وممارسة الطقوس الدينية.

٥- الوظائف الترفيهية: كانت الوظيفة الترفيهية محصورة ايضاً في الأسرة او بين عدة أسر وليس في مراكز خارجية مثل المدرسة، أو المجتمع المحلي ، او وسائل الترفيه المختفلة.

٦- الوظيفة العاطفية: وتعني التواصل الوجداني العاطفي و التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء [١٤]

الصراع والتوتر في الاسرة :

اختلف العلماء في تناولهم لمفهوم الصراع الاسري فوفقاً للنظرية البنائية الوظيفية يعني الصراع حدوث تمزق في الانساق الاجتماعية بصورة تهدد الأسرة وتوازنها ، ويرى الوظيفيون أن الصراع الاجتماعي العنيف دليل على المرض الاجتماعي ، بما انه يهدد التكامل الاجتماعي لأسرة والمجتمع ولكنه وفقاً لوظيفة كل عنصر من عناصر المجتمع للحفاظ على النظام الاجتماعي فأن الصراع قد يكون وظيفياً عندما يحل بصورة مرضية ، لذلك يرى كوزر في كتابه وظيفة الصراع الاجتماعي ان الصراع قوة تضفي حيوية متجددة على مستوى الاسرة .[١٥]

ويرى فريق اخر من الدارسين أن مصدر الصراع والتوتر في الاسرة يكمن في الواقع الاجتماعي الخارجي الذي يقف معادياً للأسرة نتيجة للقيم المادية التي أصبح يؤمن بها أفراد هذا المجتمع بصورة تحول عدم تحقيق الاشباع المادي إلى حالات من التوتر والقلق النفسي والعاطفي والاجتماعي التي تصيب المجتمع كما تصيب الأسرة ، ويضرب هنري مثالاً بالمجتمع الأمريكي ، ففي ظل هذا المجتمع أصبحت الأسرة في سعي مستمر لإشباع حاجاتها المادية متناسية الجوانب العاطفية والاجتماعية التي تربط الزوج بالزوجة ، والوالدين بالأبناء ، والأسرة كلها بغيرها من الأسر ، ويرى هنري ان اتساع حدة الصراع والتنافس والحراك من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل تكمن وراءها قوة أسماها بالاندفاعية التكنولوجية ، هذه الاندفاعية هي التي تميز الثقافة المتطورة من الثقافة البدائية ، إذ إن أهم ما يميز الثقافة الأولى هو تركيزها على خلق مزيد من الرغبات لأنه ليس هناك حد لحاجات الفرد ، والفرد في صراع دائم حتى يستطيع إشباع رغباته ، فهذه الاندفاعية جعلت المجتمع يبتعد عن قيم العطف والكرم والبساطة والحب التي ينعدم في ظلها الصراع .[١٦]

يثير تفكك الأسرة إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو اكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية.

وقد صنف العالم (وليام جود) الأشكال الرئيسية لتفكك الأسرة كما يلي:-

١- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين عن طريق: الانفصال ، أو الطلاق أو الهجر ، وفي بعض الأحيان قد يستخدم أحد الزوجين حجة الانشغال الكثير بالعمل ليبقى بعيداً عن المنزل وبالتالي عن شريكه لأطول فترة ممكنة

٢- التغيرات في تعريف الدور الناتجة عن التأثير المختلف للتغيرات الثقافية وهذه قد تؤثر في مدى ونوعية العلاقات بين الزوج والزوجة إلا أن الصورة أو النتيجة الأكثر وضوحاً في هذا المجال تكون في صراع الآباء مع ابنائهم الذين يكونون في سن الشباب.

٣- اسرة (القوقعة الفارغة) وفيها يعيش الأفراد تحت سقف واحد ولكن تكون علاقاتهم في الحد الأدنى ، وكذلك اتصالاتهم ببعضهم ، ويفشلون في علاقاتهم معاً ، وخاصة من حيث الالتزام بتبادل العواطف فيما بينهم.

٤- يمكن ان تحل الأزمة العائلية بسبب احداث خارجية ، وذلك مثل الغياب الاضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت أو دخول السجن أو أية كوارث أخرى مثل الحرب أو الفيضان ... الخ.

٥- الكوارث الداخلية التي تتسبب عن فشل لا إرادي في أداء الدور نتيجة الأمراض النفسية أو العقلية مثل التخلف العقلي الشديد لأحد أطفال الأسرة أو الاضطراب العقلي لأحد الأطفال أو لأحد الزوجين ، والظروف المرضية الجسمانية المزمنة والخطيرة والتي يكون من الصعب علاجها.

وجدير بالذكر أنه لا ينظر لجميع أنماط تفكك الأسرة في أي مجتمع بنفس الدرجة من الأهمية ، إلا أن العنف المتبادل بين الزوجين يعتبر أهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بلا استثناء. وصنف العالم (هيل Hill) أزمات الأسرة إلى ثلاث فئات وهي:

١- التمزق أو فقدان الأعضاء: ويعني بالتمزق فقد أحد أعضاء الأسرة نتيجة ذهابه إلى الحرب، أو دخول أحد الزوجين المستشفى ، أو موت أحد الوالدين.

٢- التكاثر أو الإضافة: ويعني ضم عضو جديد للأسرة دون استعداد مسبق ، ومثال على ذلك حمل غير مرغوب فيه ، أو زوج أم ، أو تبني طفل ، أو حضور أحد الأجداد المسنين للإقامة مع الأسرة.

٣- الانهيار الخلقي: يشير إلى فقدان الوحدة الأسرية والأخلاقية ويقصد بها هيل فقد العائل، أو الخيانة الزوجية، أو إدمان الخمر أو المخدرات أو الانحراف، وكل هذه الأحداث التي تجلب الخزي والعار.

ومن الجدير بالذكر بأن التاريخ الاجتماعي للمجتمع المصري شهد حالة من التماسك الاجتماعي عبر مختلف مراحله ، حيث لم تكن توجد أية تمايزات قد تبعد هذه الجماعات عن بعضها البعض الا ان حدث ضعف في التماسك الثقافي والأخلاقي في المجتمع حيث يرجع ذلك إلى أن الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة بها تشكل الاطار الأخلاقي والمعنوي الذي يربط جماعات المجتمع مع بعضها البعض ، حيث ان الثقافة تضبط الفرد من خلال ثلاثة أبعاد أساسية ، يتمثل البعد الأول في أن الثقافة تضم أفراد المجتمع إلى بعضهم البعض عن طريق وجودها الرمزي ، وفي هذ الاطار توجد الثقافة على هيئة مجموعات من القيم التي ينبغي أن يراعيها أفراد المجتمع في مختلف سلوكياتهم الاجتماعية ، ويتمثل البعد الثاني في عمليات التنشئة الاجتماعية حيث يستوعب الفرد قيم الثقافة لتشكل ضميره الداخلي ، الذي يوجه سلوكياته في مختلف المجالات الاجتماعية ، يضاف إلى ذلك البعد الثالث لفاعلية الثقافة ، وذلك حينما تتحول الثقافة إلى مجموعة من القواعد التي تنظم سلوكيات البشر وتفاعلاتهم في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي .[١٧]

وإذ تأملنا حالة الثقافة ومنظومات القيم التي تلعب دورها في تأكيد تماسك بناء المجتمع ، فسوف نجد أنها قد تعرضت في الفترة الأخيرة لمجموعة من المشكلات أو الظواهر ، التي أضعفت فاعليتها في تأكيد هذا التماسك ، فقد شهدت هذه المرحلة الثقافية نشأة عديد من الثقافات الفرعية ، التي بدأت جنينية ، ثم بدأت هذه الثقافات الفرعية في البلور الذي أصبح واضحاً في نهاية التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة ، حيث تشققت الثقافة العامة للمجتمع نفسه لتفسح الطريق أمام ظهور ثقافات فرعية متنوعة ظهرت نتيجة لسلوكيات التطرف والسلوكيات الغير مقبولة اجتماعياً والمغايرة لثقافة وعادات وتقاليد المجتمع المصري ، فأتسعت مساحة الثقافة المنحرفة في مجتمعنا ، وهي الثقافة التي تشير قيمها إلي حالة الانهيار الأخلاقي التي بلغها المجتمع ، فانتشرت ثقافة المخدرات بين الشباب ، ثقافة الاغتصاب ، وثقافة العنف / القل المتبادل داخل الأسرة المصرية ، يضاف إلى ذلك ثقافة الاستهانة بقيمة الأسرة المصرية ، إلى جانب ثقافة الفساد في أعلى والرشوة في أسفل المجتمع ، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع معدلات الانحرافات والجريمة التقليدية في مجتمعنا ومن شأن ذاك أن يشير إلى غياب أليات الضبط الاجتماعي التي تلعب دورها في الحفاظ على إستقراره وتماسكه .

ونضيف إلى ذلك المتغيرات الاقتصادية وتفجر المجتمع من الداخل فمن الواضح أن التطورات السياسية والاقتصادية التي بدأت مع بداية السبعينيات وحتى الان قد لعبت دوراً في إضعاف التماسك الاجتماعي للمجتمع ، ومن هنا فأننا نستطيع التأكيد بأن التحولات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع لم تأتي بالنتائج المرجوة فأصبحنا نعيش في اقتصاد الازمات الامر الذي أدى الي ارتفاع معدلات التوترات واصبح الفرد يشعر بحالة من عدم الأمان والاستقرار ومن الطبيعي فأن هذه الحالة الموترة تشكل تهديد دائم للفرد واصبح غير قادر على اشباع حاجاته الأساسية ومن هنا تنشأ ظاهرة العنف داخل الاسرة المصرية .

فالأسرة هي الوحدة المحورية في المجتمع ، وهي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية لتنتقل بالأبناء من الإطار الأسري الضيق إلى الإطار الواسع ، إستناداً إلى ذلك تعد الأسرة أحد المؤسسات الأساسية لتأكيد التماسك الاجتماعي ، ونستطيع القول بأنه حدثت مجموعة من التحولات الاجتماعية التي جعلت الاسرة عاجزة عن تأكيد التماسك الاجتماعي ، إن لم تكن هي بحد ذاته أحد مصادر تفكيكها ، حيث تفككت الأسرة الممتدة والجماعات العائلية الأوسع من الأسرة النووية إلى الأسرة النووية مسايرة لعملية التحديث .

وهناك عوامل كثيرة إنهارت أخلاق أسرة الطبقة الوسطي ، أما بسبب التحولات الاجتماعية التي مر بها المجتمع وأثرت على الأسرة ، أو بسبب الاختراق الثقافي الذي أصاب الحياة الأسرية في مقتل ، إضافة إلى هجرة الإباء وتأنيث الأسرة المصرية لعقود عديدة ، فضلاً عن ذلك الحديث المتكرر عن العنف ضد المرأة ، والتأكيد على حقوق المرأة وفق مرجعية غربية على ثقافتنا ، وكأنما المرأة هي التي تتعرض للعنف والعنف وحدها ، ثم بداية الحديث عن الطفولة إستناداً إلى ذات المرجعية ، كأنما الرجل بلا مشاعر إيجابية تجاه المرأة ، ونتيجة لهذا التركيز المغرض والهدام من قبل قوى خارجية تقلصت قيمة الأسرة ، وبدأ انهيارها وتفككها ، حتى أن معدلات الطلاق في عام ٢٠٠٩ فاقت معدلات الزواج ، بحيث يمكن اعتبار ذلك مؤشراً واضحاً على إنهيار التماسك الاجتماعي على مستوى الأسرة والمجتمع ، ويرتبط بذلك التناقضات والصراعات التي بدت تجد طريقها إلى الساحة الأسرية ، حيث سوء معاملة الأبناء للأبناء إلى حد العقوق والعنف ، وحيث عنف الأباء مع الأبناء إلى حد الأعتداء والقتل ، وكلها وقائع يمكن اعتبارها شاهدتا على إنهيار التماسك الأسري والاجتماعي .[١٨]

وفي ظل ذلك تأثرت منظمة التنشئة الاجتماعية بما يطرأ من خلافات وبرودة في المشاعر على ساحة الاسرة ، اذ يتجه الإعلام والتكنولوجيا نحو تنشئة الأبناء وفق منظومات القيم التي تختلف في الكثير

من الأحيان عن ثقافة وقيم المجتمع المصري ونتيجة لاختلاف منظمة القيم يؤدي الامر بالضرورة الي نشوب الصراعات داخل الاسرة وتؤدي جميعها في النهاية إلى تفكيك غير معلن داخل الاسرة ، ويؤدي انتشاره بصورة وبائية ليصبح تفكيكاً لتماسك المجتمع ، وفي قلب مجتمع يعاني من التفكك ، وتقليص شبكة العلاقات الاجتماعية داخل وبين جماعاته ، تتأكل المرجعية المجتمعية العامة للتنشئة الاجتماعية ، وتحل محلها مرجعية الجماعة الإثنية في التنشئة ، وفي هذا المناخ العدائي تبدأ كل جماعة تنشيء أبنائها وفق منظوماتها القيمية ، التي تطعمها أحياناً ببعض المشاعر العدائية للجماعات الأخرى في الوطن .[١٩]

وفي النهاية تأتي فاعلية الظروف الأقتصادية الصعبة التي أصبحت لضرواتها ذات علاقة بتأكل التماسك الاجتماعي ، فقد اصبحت الاسرة تعيش في ظل ظروف اقتصادية صعبة ، بخاصة بالنسبة لأسر الطبقة الوسطى والدنيا ، حيث أدت الضغوط الاقتصادية إلى جانب حالة الضعف الثقافي أو " الانومي الأخلاقي " ٧إلى ظواهر أسرية درامية لم تكن في الحسبان ، ومن هذه المظاهر هو اتجاه الإباء إلى هجر الاسرة والتخلي عنها ، او الاتجاه نحو قتل الأبناء تخلصا منهم ، أو ان يظهر نمط من الزواج المأجور ، حيث يأتي ثري عربية خليجي ليتزوج فتاة صغيرة ثم يطلقها ، يضاف إلى ذلك أن الضغوط الاقتصادية على الأسرة أصبحت صعبة ومتزايدة واثرت على بناء الاسرة الذي بدأ يتكسر تحت وطائتها ، ومن الطبيعي تشكل كل هذه الممارسات الاسرية السلبية إضرار بالتماسك الاجتماعي للأسرة والذي يقود بالضرة الي الاضرار بالتماسك الاجتماعي للمجتمع .

وهناك الية أخرى متمثلة في الاختراق الثقافي والأخلاقي وهي قوى العولمة والتي تتجه نحو إستغلال الفضاءات والحدود المفتوحة لكي تعمل على تمزيق نسيج التماسك الأخلاقي والاجتماعي ، من خلال تأسيس مواضع للتناقض في بنية الثقافة والأخلاق ، والعمل على تصوير الأخيرة في طابعها التقليدي بصورة مشوهة ومحرفة ، ومنها على سبيل المثال العلاقة بين الجنسين او ممارسة الاناث لسلوك كالتدخين وقدر أكبر من التحرر في ظل ادعاء حقوق الانسان ، ويتصل ذلك ايضاً بفرض عناصر غربية تتصل بثقافة المأكل والمشرب والعلاقات الاجتماعية ، إضافة إلى فرض معاني جديدة للجنس ، والعذرية ووسائل لعلاجها ، بالإضافة إلى نقل بعض المعاني الغربية المتعلقة بالنوع الاجتماعي ، او زواج المثل والي اخرة من مظاهر الانهيار الاخلاقي الذي يؤدي في النهاية الي انهيار البناء الاجتماعي .

ويعد ميل الشخصية المصرية للعنف ابرز المؤشرات على مظاهر انهيار التماسك الاجتماعي حيث ان هذه الشخصية قد اعتراها نوع التغير وأصبحت اكثر عنفاً ، حتى أصبحت البلطجة صيغه من

التفاعل تميز أحوال الشارع المصري ، ويظهر في عدة مظاهر منها العنف اللفظي في التفاعل اليومي المحدود والمتكرر ، وفي هذا الاطار يبلغ العنف منتهاه حينما يقتل زوج أو زوجة رفيقه من اجل متعة عابرة ، او يقتل أب أبنائه خوفاً عليهم من حاضر متخم بالمعاناه ، ومستقبل غاب الامل والتفاؤل عنه ، ومن الطبيعي تؤدي هذه التفاعلات اليومية الي اغتصاب التماسك الاجتماعي للمجتمع .[٢٠]

ويعتبر العنف المتبادل بين الزوجين من ابرز مظاهر انهيار التماسك الاجتماعي حيث يصبح العنف في هذه الحالة سبب ونتيجة لانهيار التماسك الاجتماعي فحين يعتبر مرتكبو العنف أن العنف فعال وضروري لوقف الزوج أو الزوجة عند حدهم ، حيث يرى الكثير من الرجال ان العنف ضد المرأة امر طبيعي والعكس صحيح فهناك كثير من النساء يرن ان ضرب الازواج غير محرم ومن ثم فهن من حقهم ممارسته ونجد من هنا العائد الناتج عن هذا العنف هو انهيار التماسك الاجتماعي العنف بين الزوجين من الظواهر الاجتماعية التي انتشرت خلال السنوات الاخيرة مما دفع المتخصصين في العلوم الانسانية للبحث عن العوامل الانسانية المسببة لتلك الظاهرة .

فمن اهم الدوافع للعنف الاسري الدوافع الاجتماعية :

وهي من أخطر الدوافع لارتباطها بالعادات والتقاليد الموروثة منذ مئات السنين مثل الميل لضرب الابناء او الزوجات من أجل التأديب وهوما يعكس القيمة الاجتماعية المتمثلة في السطوة والقوة من خلال فرض قوته وتعنيفه للزوجة للحفاظ علي هيبته .

او الاختلاف الفكري والثقافي بين الزوجين مما يؤدي لفقدان الحوار بين الزوجين ومن ثم اللجوء للعنف.

كذلك لا يخفي علينا الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال قلة الخبرة أو نقص الوعي في انتشار العنف بين الزوجين ومنها علي سبيل المثال وسائل التواصل الاجتماعي والتي قد تؤدي لتعرض الزوجة للعنف نتيجة الغيرة من قبل الزوج بسبب تحميل صورها الشخصية او وجودها مع اشخاص اخرين لا يلقون القبول من قبل الزوج بل والاغرب هو تعرض الزوج للعنف من قبل الزوجة لذات السبب من خلال الاطلاع على محادثاته نساء اخريات وغيرها من العوامل التي تثير غضب الزوجة وتعرضه للعدوان واحيانا العنف الجسدي من قبل الزوجة .

اي انه يمكننا مما سبق تقسيم العنف الاسري الي ثلاثة اقسام كالتالي :

العنف ضد الزوج

العنف ضد الزوجة

العنف الموجه الي الابناء من قبل احد الوالدين اوكليهما

والمثير للانتباه مما سبق ان العنف بين الزوجين لم يعد يقتصر علي العوامل التقليدية (اجتماعية – نفسية – اقتصادية) بل يمكننا ان نشير الان الي ان التكنولوجيا الرقمية اصبحت من احد العوامل الهامة في انتشار العتف بين الازواج فكم من حالات العنف النفسي التي يتعرض لها اليوم العديد من الزوجات نتيجة الانشغال بوسائل التواصل الاجتماعي عن زوجاتهم وحالات الطلاق التي تتم من خلال المراسلات والخلافات علي وسائل التواصل الاجتماعي .

وبالتالي بدلًا من المودة والرحمة، يتفجر العدوان والقسوة، وتتحول العلاقة بين الزوجين إلى جحيم تكمن جذوره في أنماط السلوك الهادفة إلى تكريس سيطرة الواحد منهما على الآخر على الصعيد الجنسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وذلك عن طريق إلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي. ثمة اختلاف واسع بين الباحثين في تقدير مدى شيوع العنف الزوجي، فيشير شتراوس مثلًا (١٩٨١) إلى أن حوادث العنف الزوجي منتشرة في ٥٠ – ٦٠% من العلاقات الزوجية في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين يقدر راسل (١٩٨٢) هذه النسبة ب ٢١%، وتقدر باجلو بأنها تتراوح ما بين ٢٥ – ٣٥%. يبين ابلتون " "Appleton في بحثه الذي أجراه في عام ١٩٨٠ على ٦٢٠ امرأة أمريكية، أن ٣٥% منهن تعرضن للضرب مرة واحدة على الأقل من قبل أزواجهن. أما والكر " "Walker فقد بينت بناتج بحثها الذي نشرته في عام ١٩٨٤ كم هي شائعة خبرات المرأة الأمريكية مع العنف الجسدي: ٤١% من النساء أفدن أنهن كن ضحايا العنف الجسدي من جهة أمهاتهن، ٤٤% من جهة آبائهن، ٤٤% منهن كن شهودًا لحوادث الاعتداء الجسدي لآبائهن على أمهاتهن، ٢٩% منهن شهدن حوادث اعتداء جسدي لأمهاتهن على آبائهن. إضافة إلى ذلك دل البحث على أن ١٥% من المفحوصات يستخدمن العنف الجسدي تجاه أزواجهن في مواقف الخلاف الزوجي. والحق أن هذه الاختلافات في تقدير مدى انتشار العنف بين الأزواج يعود إلى اختلاف تعريفات الباحثين لما يقيسونه، ولا بد من اللجوء في النهاية إلى تصنيف واضح لدرجات العنف الأسري من حيث الشدة والتكرار للوصول بعد ذلك إلى توفيق بين هذه التقديرات المتباينة .[٢١]

على الرغم من كل التغيرات التي طرأت على الأسرة في المجتمعات الحديثة فأثرت على شكلها ودورها ووظائفها الاجتماعية والثقافية، فإن العلاقات القائمة داخل الأسرة لازالت ترتبط ببناء القوة التقليدي، الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وفي الأسرة بشكل خاص.

إن علاقات القوة داخل الأسرة يصعب فهمها بحال من الأحوال دون فهم بناء القوة القائم في المجتمع بشكل عام، ذلك الذي يدعم ويكرس. من خلال نسق القيم والثقافة والدين والقانون، علاقات السيطرة والاستغلال الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع، وفي الأسرة بصفة خاصة، باعتبارها واحدة من المؤسسات الأساسية في تحقيق الاستقرار للنظام الاجتماعي القائم.

ويؤكد هذا المعني طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والعائلة، فبرغم استحواذ الدولة على الكثير من الوظائف الاجتماعية والثقافية للأسرة، فأنه لم يحدث تناقض رئيسي بين المؤسستين خاصة في نمط السلطة الذي يميزهما، فالدولة والعائلة كلتاهما تتمتعان بسيادة نمط السلطة الأبوي الذي يقوم على السيطرة والهيمنة الاجتماعية والسياسية، فالدولة من ناحية تفرض سلطتها من خلال سيطرة وهيمنة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، ويفرض الرجل من ناحية أخري سيطرته وهيمنته على المرأة والصغار سواء داخل العائلة أو في المجتمع بصفة عامة.

إن هذا لا ينفي وجود بعض التناقضات الثانوية التي حدثت بين الدولة والعائلة في المجتمع الحديث، نظراً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثت بعض الخلل في العلاقات التقليدية القائمة، وفي أساليب التنشئة الاجتماعية، كذلك في نسق القيم الذي يحكم تلك العلاقات والأساليب، خاصة في ظل المجتمعات الصناعية الأوربية ذات علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يسود فيها نموذج الأسرة النووية حيث علاقة الصراع بين المرأة والرجل أصبحت أكثر وضوحاً سواء في مؤسسة الأسرة والزواج أو في غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع. ومما هو جدير بالملاحظة أن العنف يأخذ شكل الموجات الصاعدة والهابطة من الأقوى إلى الأضعف أو العكس والعنف بصفة عامة يعني إيقاع الأذى البدني أو النفسي أو كليهما بشخص ما، أو بكائن ما. أو بجماعة ما وصولا إلى حد إراقة الدماء والقتل. وقد يمارس العنف ضد الأشياء عن طريق تحطيمها أو إتلافها كما أن العنف قد يعني ذلك الشئ الأكثر قربا من مصطلح الإرهاب والبلطجة والترويع والإفزاع والتهديد والاضطهاد والإجبار والقمع والنبذ والتعصب والتفكير استناداً إلى القوة البدنية أو القوة المسلحة أو استناداً إلى أي شكل من أشكال السلطة مثل سلطة المال أو السلطة السياسية أو سلطة القانون أو سلطة العادات والتقاليد والقيم السائدة أو سلطة النصوص ذات الطابع الأيديولوجي وصولاً إلى السلطة الأبوية أو الذكرية.[٢٢]

كما يعد العنف سلوك غير اجتماعي يسود في المملكة الحيوانية في بيئة يكون فيها من متطلبات البقاء الأساسية، وهو أسلوب بدائي غير ملائم لحل المشكلات، يتعارض مع أنماط التوافق السوية، ويمثل عجزا عن استثمار الوسائل المتحضرة والإمكانيات العقلية والتيسيرات

الاجتماعية لتحقيق الأهداف ويصبح العنف هو السبيل المتاح- وغير المبرر- للوصول إلى أهداف غير مشروعة، أو ممارسة أفعال مرفوضة وفق القوانين والمعايير الاجتماعية المتعارف عليها.

والعنف Violence تعبير صريح عن العداء Hostility، وهو يتراوح بين ممارسة القهر المادي على الأشخاص أو الممتلكات، والقهر والإيذاء المعنوي المباشر وغير المباشر، كما يعد أكثر أشكال العدوان Aggression تطرفاً ورفضاً، ويسود الاعتقاد بين كثير من الباحثين إلى أنه لا يحقق هدفاً علاجياً لمشكلة ما طالما تتوافر أساليب إنسانية بناءة بديلة ومتعددة للتعبير عن الغضب، وإن كان يبرر أحياناً من منظور اجتماعي في حالات الحروب الدفاعية، أو في الصراع ضد الإرهاب. [٢٣]

وعندما يتجه العنف إلى المرأة فإنه يمثل خطوة أبعد في متصل السلوك الشاذ، فهو يعتمد على الفروق في القوة البدنية بين الذكر والأنثى، مستغلاً العوامل الاجتماعية غير التي لا توفر للمرأة- في كثير من الأحيان- إمكانية الدفاع عن النفس، أو تقلل من هذه الإمكانية، ويؤدي العنف ضد المرأة إلى قهر مفهومها عن ذاتها كأنثى غير مستغلة، قادرة على حماية جسدها، وحيث تستمد قدراً هاما من تقديرها لذاتها من كرامة هذا الجسد ومن تقدير الآخرين له.

وتتباين أشكال العنف ضد المرأة ويتسع التعريف شاملا لأنماط متعددة من السلوكيات المادية والمعنوية المباشرة وغير المباشرة، ويقتبس إعلان القضاء على العنف ضد المرأة تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٩٣) للعنف ضد المرأة وأشكاله المختلفة، والذي ينص على أنه "أي فعل يتسم بالعنف- Violence يقوم على أساس الجنس- Genderbased يؤدي إلى، أو يحتمل أن يؤدي إلى أذي بدني أو جنسي أو نفسي، أو إلى معاناة النساء، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال، والإجبار، أو الحرمان الأسري من الحرية، سواء حدث على المستوى الأجتماعي أو في الحياة الخاصة، وهو يشمل العنف البدني، والجنسي، والنفسي الذي يحدث داخل الأسرة، ولا يقتصر عليه فقط بما في ذلك الضرب، وسوء المعاملة الجنسية للطفلة الأنثى في الخدمة المنزلية، أو العنف المتعلق بالمهور، والاغتصاب الزوجي، وختان الإناث، وسائر الممارسات التقليدية الأخرى المسببة لأذى النساء، وكذلك العنف غير الزوجي والعنف المتعلق بالاستغلال البدني والجنسي والنفسي، والعنف الذي يحدث في المجتمع بما في ذلك الاغتصاب وسوء المعاملة الجنسية، والتحرش الجنسي، والأعمال المثيرة للخوف في العمل والمؤسسات التعليمية وغيرها، وتجارة الرقيق الأبيض،

والإجبار على ممارسة الدعارة، والعنف البدني، أو الجنسي الذي تقوم به الدولة، أو تتغاضي عنه حيثما يحدث".

ويحدث العنف ضد المرأة في أغلب المجتمعات وإن كان بصورة خفية نتيجة لخوف الضحايا من الشكوى، أو المترتبات الأكثر قسوة للشكوى، أو للمحافظة على البقاء، أو لتغاضي المجتمع عن الظاهرة، أو تحت وطأة التقاليد والأعراف التي قد لا تستهجن السلوكيات المتسمة بالعنف ضد المرأة.

وتتباين العوامل والمتغيرات الثقافية والبيئية التي ترتبط بالعنف ضد المرأة سلباً أو إيجاباً، كما تدخل عوامل التنشئة في ترسيخ بعض الأساليب العنيفة القائمة ، ولا يقتصر تأثير العنف ضد المرأة عليها فقط، بل يمتد إلي الأسرة والأطفال ويقدم دنكمان مراجعة للدراسات حول أطفال المدن الذين يتكرر تعرضهم للعنف سواء كضحايا له، أو شهود عليه في بيئاتهم، وما يصاحب ذلك من أعراض مرضية مزمنة، مثل القلق والاكتئاب واضطرابات النوم، واستجابات الضغوط التالية للصدمة ، ويوضح (ديكمان وزملاؤه) أن كل المنبئات الشخصية الخاصة بالعنف ارتبطت جوهرياً بسلوك العنف داخل المدرسة لدى الأطفال بين العمر ١٠ – ١٢ عاماً ، ولا يقتصر تأثير التنشئة في بيئة تتسم بالعنف على سيادة هذا النمط السلوكي في التعامل، بل يؤثر– أيضاً– في السلوك المتعلق بالمحافظة على الصحة. فقد ارتبط الاتجاه نحو التدخين بين صغار السن بمؤشرات العنف داخل الأسرة، كما ارتبط الضبط الداخلي بالتعرض للعنف داخل الأسرة والبيئة، كما كان اللجوء إلي التدخين وتعاطي الكحول بين المراهقين والبالغين بمثابة استراتيجية ممكنة للتغلب على الكدر الناشئ عن خبرة العنف ، وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه رودس وزملاؤه من ارتفاع في الأعراض المرضية و انخفاض في تقدير الذات، وفي الضبط الداخلي لدى مجموعة من النساء صغيرات السن (بين ١٤ – ٢٢ عاماً) ممن كن ضحايا لعدوان جنسي مقارنة بعينه ضابطة لم تتعرض لظروف مماثلة ، من جانب أخر توصل داو نز وميلر (1997)، وبابيس ودوف كيلر (1997) إلي ارتباطات سلبية بين العنف اللفظي الذي يمارسه الأب ضد الأبنه وتقديرها لذاتها، كما كان التعرض لعنف الأب اللفظي منبئاً جوهرياً بالتعرض لاضطرابات نفسية في الرشد .[٢٤]

ويبدو من جانب أخر أن هناك سمات شخصية لدى المرأة التي تتعرض للعنف، تجعلها أكثر استهدافاً، فالنساء اللاتي تعرضن للضرب كن أكثر أنوثة (مقارنة بمن لم يتعرضن للضرب)، وكانت اللاتي لم يتعرضن أكثر ذكورة أو خنوثية– كما كانت النساء اللاتي تعرضن للضرب– أكثر ميلاً ورغبة في التسامح في تحكم الآخرين فيهن ، ومع ذلك ترى (تاتشر) أن استمرار الزوجات اللاتي

يتعرضن للضرب في الحفاظ على العلاقة الإنتهاكية مع المعتدي ناتج عن اضطرارهن لذلك كأسلوب للمحافظة على البقاء، أو للحصول على احتياجاتهن الأخرى ، وربما يتفق ذلك إلي حد كبير مع ما يذكره (ليونيس) حول فقدان الحيلة المتعلّم، وعلاقاته بتعرض المرأة للعنف، حيث توصل إلي أن النساء اللاتي تعرضن للضرب أظهرن مهارات ضعيفة في حل المشكلات، وكن أكثر سلبية مقارنة بمن لم يتعرضن لضرب شركائهن الذكور .[٢٥]

وقد يلعب النمط السلوكي للضحية والظروف الخارجية التي توجد فيها دوراً هاماً في تهيئة المناخ للعنف، فقد عزت عينة مكونه من ٣١٢ ممرضة استهداف المرأة للعنف ومسؤولية الضحية عن تعرضها لجرائم مثل الاغتصاب والضرب لعدة عوامل، مثل الحالة الزواجية للضحية، وأسلوبها في ارتداء الملابس، وعلاقتها مع المعتدي، ووجود دلائل على مقاومتها للمعتدي، ومدي الإصابات البدنية التي لحقت بها، وبعض الخصائص النفسية والاجتماعية الديموغرافية للضحايا، وبالرغم من عزو الممرضات لقدر نسبي متشابه من اللوم إلي الضحايا اللاتي وصفنهن على أنهن محترمات (وهن المتزوجات، ومرتديات الملابس المحتشمة واللاتي لا تربطهن علاقة بمهاجمتهن، والمقاومات للاعتداء، ومن عانين من إصابات خطيرة) مقارنة بأولئك اللاتي وصفن باعتبارهن غير محترمات (وهن المطلقات، ومن يرتدين ملابس كاشفة أو قصيرة، ومن لديهن معرفة سابقة بالمهاجم، ومن لم يقاومن، ومن أصبن بخدوش خفيفة ناتجة عن الجريمة).[٢٦]

نخلص من ذلك إلي أن العنف الاسري ظاهرة متعددة الجوانب ذات أبعاد صحية واجتماعية وقانونية وحضارية، بالإضافة إلى كونها ظاهرة نفسية تتطلب دراسات متعددة لفحص ارتباطها بسمات شخصية المرأة المستهدفة للعنف بأي من أشكاله، والنتائج النفسية الناتجة عن التعرض للعنف، ويتعين أن تمتد الدراسات لفحص المتغيرات البيئية والاجتماعية وأساليب التنشئة ومدي تدخلها في تشكيل هذه الظاهرة المرضية.

ولم يقتصر العنف ضد المرأة فهناك أيضاً أزواج يتعرضون للعنف الا ان التصريح بالعنف الموجه ضد الرجل ولكنهم يفضلون عن عدم الإبلاغ عن هذا النوع من العنف وذلك نتيجة للنظرة المجتمعية السائدة التي لا تتقبل اعتراف الرجل بعنف يتعرض له على يد زوجته فعلي الرغم من تباين الثقافات بين الكثير من المجتمعات الا ان هناك ثقافة سائدة في عدم ابلاغ الرجال عن العنف الواقع عليهم .

إن العنف هو النموذج المعرفي لإساءة معاملة الأفراد ، فهو يتضمن إيذائهم أو قتلهم أو تدمير الأشياء التي تعد ذات تقدير عالي لهم ، وعلى حد قول "هـ . ل . أ هارت إن القواعد التي تقيد

استخدام العنف في العنف أو الحاق الأذي البدني " هي الأكثر أهمية الا أن هناك الكثير من القوانين الموجودة في حياة المرء وهي التي قد تضبط عملية العنف في بعض المرات .

كان العنف وسيظل موجوداً بالطبع ، ومع التكنولوجيا الحديثة فقد ازداد الامر وتحول وظهرت اشكال جديدة من العنف ، علاوة على ذلك فأن مشكلة العنف بدت في السابق ذات حجم يمكن التعامل معه الا انه ومع تغير العصور أصبحت قدراتنا في في مواجهة العنف اضعف من السابق ، حيث كان العنف في الماضي يمكن توظيفه بشكل عقلاني الا انه ومع ظهور المتغيرات الحديثة تفاقمت المشكلات وادت الي ظهور أنواع مختلفة من المشكلات الناتجة عن العنف

لهذا السبب فمن المهم أن نحدد بعدين منفصلين أو مفهومين مختلفين للعنف المادي أحدهما يرتبط بالقوة المستخدمة ضد الأطراف والأخر يرتبط بالقوة ضد الأشياء المحسوسة فقط ، ومن ثم فأن العنف المادي الأولى هو استخدام القوة بقصد الايذاء ، أما العنف المادي الثانوني ، فهو الاستخدام الغير مشروع للقوة لإحداث التدمير .

يكاد من الصعب تقديم تعريف موحد للعنف وذلك لاختلافات اهتمامات الباحثين والمهتمين في هذا المجال ، وفي هذا الصدد أشار على محمد ليله أنه من الضروري تحديد العنف ، وأشكال العنف ، ومدى مشروعيته وتباينت التعريفات لتأخذ العديد من الاتجاهات .

وأشار محمود محمد مصري(٢٠٠١ :٣) أن هذا العنف سواء كان فردياً أم جماعياً له وجهان محددان اتفق العلماء النفسانيون والسيكولوجيون والاجتماعيون والتربويون حصره بالجسدي والنفسي باعتبار ان هناك أساليب متنوعة وأشكال متعددة للعنف إلا أن الهدف منها هو تدمير الجسد أو النفس أو كليهما معاً على النحو التالي :

- العنف الجسدي (مباشر) ويشمل الضرب والحروق والاعتداء الجنسي والاغتصاب الزواجي والحرمان من الحقوق الأساسية .
- العنف النفسي (مباشر زغير مباشر) : ويشمل التهديد والوعيد والشتم والاهانة والتقليل من الشأن .

ووفقاً للتقرير الاحصائي الصادر من مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة عن عام ٢٠٢١ اشارت الي ان هناك تفاقم في ظاهرة العنف ضد المرأة وذلك خلال فترة الأوبئة والركود الاقتصادي واصبح هناك عدم مساواة ونقاط ضعف قائمة بين الجنسين ، واصبح النساء والفتيات اكثر عرضه للخطر في وقت الازمات مثل جائحة تفشي فيروس كوفيد ١٩ ، وتعد مصر من الدول

التي ترتفع فيها نسبة جرائم العنف ضد النساء والفتيات ، فخلال عام ٢٠٢٠ سجل مرصد الجرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي عدد ٤١٥ جريمة عنف ضد النساء والنساء ما بين قتل وشروع في قتل واغتصاب وضرب مبرح وابتزاز وتحرس جنسي وإلكتروني ، بالإضافة الي الضغط النفسي وسوء المعاملة والذي يدفع العديد من النساء والفتيات للانتحار ، ومن الجدير بالذكر أن أسباب تفشي العنف ضد النساء والفتيات هو القبول الاجتماعي لهذا النوع من العنف خاصة العنف الأسري ، ويؤيد ذلك دراسة صدرت عام ٢٠١٧ عن مفهوم الرجولة وجدت أن ٩٠ % من الرجال في مصر يعتقدوا ان على النساء تحمل العنف للحفاظ على بقاء الأسرة .

وفي الاونه الأخير ومع ظهور العديد من المتغيرات على الواقع الحالي للأسرة المصرية في ظل ما يشهده في ظل ما يشهده العالم من احداث على الصعيد السياسي والصحي والمجتمعي ظهرت اشكال جديدة من أنواع العنف ويعد أبرازها هو ما يسمى بالعنف الاقتصادي .

اذ عرفته الإسكوا – المرجع UNSD:، مبادئ توجيهية لإنتاج إحصاءات حول العنف ضد المرأة ، المسوح الإحصائية " أنه حرمان الفرد شريكه الحميم من الوصول إلى الموارد المالية، عادة كشكل من أشكال الإساءة أو السيطرة أو لعزلها أو لفرض عواقب سلبية أخرى على رفاهية.

بينما ورد التعريف في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن – دراسة حول العنف الاقتصادي ضد المرأة في الأردن – عام ٢٠١٩

" أنه تهميش دور المرأة والتقليل من مشاركتها الاقتصادية وممكن ان يؤدي أيضا الى العديد من الانتهاكات لحقوقها العمالية، ويأخذ هذا العنف أشكال عديدة منها:

- منع المرأة من الحصول أو التحكم في الموارد الرئيسية.
- التحكم في قدرة المرأة على انفاق اموالها.
- النفقة.
- السيطرة على ممتلكات المرأة.
- حرمان المرأة من الميراث.
- منع المرأة من العمل أو اختيار نوعية العمل.
- استغلال النساء والفتيات الريفيات بإشراكهم في العمل في الأراضي الزراعية دون أجر.

- استغلال النساء في العمل المنزلي ورعاية الأطفال والخدمات الأخرى المتعلقة بالأسرة دون أجر.
- استخدام العنف الجسدي أو التهديد لإجبار المرأة على التنازل عن ممتلكاتها(راتب، أراضي...).
- اجبار المرأة على أخذ قروض.[٢٧]

وعلى ضوء ذلك نشير إلى أنه عندما يحدث العنف لا ينجو منه أى عضو في الأسرة حيث يصبح الجميع ضحايا له ، الأمر الذي يعوق حركة الاسرة ويصبح من الصعب عليها القيام بوظائفها الاساسية ، ابتداءاً من الأجنة في بطون أمهاتهم اللواتي يتعرضن للعنف خلال فترة الحمل مروراً بالطفولة المبكرة وحتى عام بلغوهم ١٨ عام ويصل بعد ذلك الي الرجل والمرأة داخل الكيان الاسري .

وتعتبر اشكال العنف بين الزوجين متعددة وتشكل خطورة بل وتهدد الكيان المجتمعي نتيجة لما تسببه من خطورة على الكيان الاسري فكافة أنواع العنف المشار اليها أعلاه ينتج عنها التفكك الاسري .

يعد التفكك الأسري حالة من الخلل الوظيفي نتيجة لخلافات أو تخلي أحد الوالدين عن الأدوار الأساسية المنوطة به، مما يؤدي إلى خلل وظيفي عام لعمل الأسرة ككل، والذي يعرف في المفاهيم الاجتماعية بالتفكك الأسري، ويشير إلى الفشل في الدور التربوي الرئيس للأسرة حيث ينخفض مستوى مساهمتها في عملية التنشئة الاجتماعية، وفي بناء شخصية الفرد بصورة مستمرة وضبط سلوك الفرد وتوجيهه وفق متطلبات الحياة .

تعددت التسميات لمصطلح التفكك الأسري، والأكثر شيوعا منها:

- تصدع الأسرة.
- الأسرة المحطمة.
- التفكك العائلي.
- العائلة المتداعية .

والتنوع في الألفاظ لا يخرج عن كونها تشير إلى معنى واحد، ويعود سبب هذا التنوع في الألفاظ إلى ترجمة بعض المصطلحات الاجنبية مثل (Broken Home – The Broken family)، ولكنها بمجملها تشير إلى تفكك الأسرة أو تصدعها بسبب عدة عوامل

هناك أكثر من نوع للتفكك الأسري يمكن اجمالها فيما يلي:

١- التفكك النفسي:

ويسمى بالتفكك المعنوي، يكون الوالدان موجودين جسدياً ؛ولكن هناك خلافات مستمرة، ويقل في هذه الأسر احترام حقوق الأفراد ولا يشعر فيه الأبناء بالانتماء. ويظهر في التفكك المعنوي الاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، وسوء التفاهم الحاصل بين الوالدين وانعكاساته على شخصية الأولاد، وجهل الوالدين بأساليب التربية السليمة.

٢- التفكك البنائي:

ويسمى أيضاً بالتفكك المادي، وينشأ من غياب الوالدين أو أحدهما بالموت أو الطلاق أو الانفصال أو الانشغال .

٣- تصنيف آخر للتفكك الأسري :

- التفكك الأسري الجزئي :الناتج عن حالات الانفصال والهجر المتقطع حيث يعود الزوجان إلى الحياة الأسرية غير أنها تبقى حياة مهددة من وقت لآخر بالهجر والانفصال.
- التفكك الأسري الكلي :الناتج عن الوفاة أو الطلاق أو قتل أحد الزوجين أو كلاهما.[٢٨]

أسباب العنف ضد الزوجة :

تعود أسباب العنف ضد المرأة إلى دوافع اجتماعية، ونفسيّة، واقتصاديّة موضّحة كما يأتي:

الدوافع الاجتماعيّة: تتمثّل في الأعراف الاجتماعية التي تستثني وتقلّل من فرص المرأة في الحصول على التعليم، والعمل،[٥] بالإضافة إلى المعايير الثقافية المجتمعية التي تشمل تقبّل العنف ضد المرأة كوسيلة لحلّ وتسوية الخلافات بين الأشخاص.

الدوافع النفسية: تشمل تعرّض الشخص أثناء طفولته للإيذاء، ومشاهدته العنف بين والديه، بالإضافة إلى غياب الأب عن الأسرة.

الدوافع الاقتصادية: تُعدّ من أهمّ دوافع وأسباب العنف ضدّ المرأة، ويعود السبب في ذلك إلى ضغوطات الحياة، والظروف الاقتصادية الصعبة، وإسراف المرأة في الاستهلاك أحياناً

وقد اشارت دراسة طريف شوقي بعنوان العنف في الاسرة المصرية إلى ان أسباب العنف ضد الزوجة تعود إلى أسباب متعددة وتم ترتيبها ترتيباً تنازلياً تبعاً لأهميتها – في عصيان الأوامر ، ثم الشك في سلوكها يليه العناد هو أحد أوجه العصيان ثم الخلافات المالية ، أي ان العنصر المشترك ، والأكثر أهمية لإثارة العنف ضد الزوجة يكمن في شعور الرجل بأن سيادته في الأسرة أصبحت موضع التهديد ، هو ما يدفعه لممارسة العنف كأحد أساليب الحماية والضبط الداخلي للأسرة ، ويلاحظ ان هناك أسباب انفراد بها مرتكبو العنف م.ثل الشك في سلوك

الزوجة ، وإهمال شؤون المنزل ، وغيرتها الشديدة ، وهي أسباب تعكس حالة من ضعف الثقة المتبادل .[٢٩]

أسباب العنف ضد الزوج :

وقد اشارت دراسة طريف شوفي الي أسباب العنف ضد الزوج ترجع الي الخلافات المالية ، ويليها العصبية الزائدة ، أي أنه عنف دفاعي عن أدميتها فضلاً على انه أقل ضراراً بالصحة ، وقد أشارت نتائج مسح أجرى في الولايات المتحدة علم ١٩٨٨ على أن (٥٤٧٤) من الأزواج وزوجاتهم إلى أن حجم أصابات الزوجات أكثر خمس مرات من الأزواج على الرغم من أن معدل العنف ضد كل منهما كان متشابهاً .

فتتعرض الاسرة خلال دورة حياتها لأحداث ومواقف منها المفرح ومنها المؤلم ، حيث أن الاسرة مثل أي نسق اجتماعي يتأثر بالسيق العام الذي يحيط به ، وتتأثر بالتحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الازمات التي يمر بها المجتمع ، ففي حال كان المجتمع مستقر اقتصادياً وسياساً واجتماعياً أحدثت التغيرات التي تحدث في الاسرة التوافق العاطفي والنفسي والاجتماعي بين أفرادها بصورة تنعكس على المجتمع ككل ، وكلما كان المجتمع يعاني من أزمات اقتصادية وسياسة واجتماعية تحرم الإنسان من إشباع أحتياجاته فإن الاسرة كذلك تفقد قدرتها على تلبية احتياجات .افرادها بصورة تهدد الكيان الاسري وتنعكس على الكيان المجتمعي

ومن ناحية اخرى فأن المفهوم الحديث للزواج المعاصر يركز على الاشباع العاطفي والانجاز الشخصي يتطلب مجهودات مستمرة لتحقيق العلاقات المشبعة ، وبذلك أصبح الزواج وسيلة للإشباع فحسب وإذا عجز أصبح مصدراً للقلق والتوت

واختلف العلماء في تناولهم لمفهوم الصراع الاسري فوفقاً للنظرية البنائية الوظيفية يعني الصراع حدوث تمزق في الأنساق الاجتماعية بصورة تهدد الأسرة وتوزانها ، ويرى الوظيفيون أن الصراع الاجتماعي العنيف دليل على المرض الاجتماعي ، ويهدد التكامل الاجتماعي للأسرة والمجتمع ولكنه وفقاً لوظيفة كل عنصر من عناصر المجتمع للحفاظ على النظام الاجتماعي فإن الصراع يكون وظيفياً عندما يحل بصورة مرضية ، لذلك يرى كوزر في كتابة وظيفة الصراع الاجتماعي أن الصراع قوة تضفي حيوية متجددة على مستوى الاسرة

وقد اتضح من الدراسات الغربية عن التوافق الزواجي والصراع الاسري ، أن الصراع الزواجي قدر يكون رمزاً لتوترات سلوكية تغاير تلك التي يصرح بها ، كأن تكون الخلافات حول المشاكل الاقتصادية تعبيراً غير مباشر لعدم التوافق الجنسي بين الزوجين ، كما أنه قد يظهر على انه صراع

ثقافي وباختلاف بيئي قد يكون نتيجة لعدم التجاوب والألفة بين الزوجين ، ويمكن حصر العوامل التي تؤدي إلى توتر والتفكك الاسري في العوامل التالية:

العوامل الوراثية: حيث تتأثر العلاقة بين الزوجين لعدم التوافق بينهما واختلافهما في درجة الانفعال أمان المواقف والاحداث الاسرية ومن هنا يأتي دور كل طرف في خلق نوع من الصراع والتوتر.

اختلاف التنشئة الاجتماعية: تتأثر العلاقات الزوجية بالخبرات السابقة لكل من الزوجين والتراث الثقافي والروحي لكل منهما ، فكثير من ما يختلف الزوج والزوجة في عاداتهم وتقاليدهم واخلاقهم واتجاهاتهم والقيم التي اكتسابها كل طرف في بداية حياته مما يؤدي إلى نشأة الخلاف بينهما

تغير الادوار الاجتماعية وصراع الادوار: لا يوجد دور للزوج في أي مجتمع إلا بوجود دور للزوجة ، لأن حقوق الزوج واجبات على الزوجة ، والعكس صحيح ولا يحصل اي منهما على حقوقه الا اذا قام الزوج الاخر بواجباته وهذا ما يجعل المفاضلة بين الدورين مستحيلة فهما وجهان لعملة واحدة ، وكلما اختلفت الادوار ولم يقوم كل طرف بواجباته تجاه الطرف الاخر ينشأ الصراع الاسري.

التمييز النوعي في الادوار: يعد التمييز النوعي للأدوار مصدراً أساسياً للخلافات والتوتر سواء بالنسبة للأبناء أو الوالدين ، فقد ترفض الزوجة التقسيم التقليدي للواجبات الاسرية ، بحيث تختص الزوجة بالرعاية الصحية والجسمية والغذائية للطفل بينما يختص الزوج بالجانب المادي فقط ، فقد اثبتت الدراسات الامبيريقية في مجتمعات متباينة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين الزوجين أصبح مرفوضاً من جانب الامهات العاملات 3والثقافي أن التقسيم التقليدي للعمل اللاتي يشاركن في دخل الاسرة ،كما أن وجهة نظر كل من الزوجين نحو العدد الامثل للأبناء قد يكون مصدراً للصراع والتوتر .[30]

التوتر العاطفي والجنسي: التوافق العاطفي والجنسي هام جداً في العلاقة الزوجية تنعكس أثاره على العلاقات الاسرية ، فأن عدم التجاوب العاطفي والجنسي يهدد العلاقة الزوجية ، وقد يرجع إلى طبيعة النمو النفسي والجنسي للزوج والزوجة بالإضافة إلى اختلاف المعايير والقيم الخاصة بالعلاقة العاطفية بين الزوجين الذي قد يؤدي الى نشأة التوتر والصراع الاسري.

المشكلات الاقتصادية: كثيراً ما ينشأ الصراع والخلافات بين الزوجين بسبب قصور الموارد الاقتصادية عن سد احتياجات الاسرة وهذه الاحتياجات تختلف من مجتمع لأخر ومن طبقة لأخرى ، ومن ناحية أخرى قد يكون توافر الموارد الاقتصادية والثراء مصدراً للخلافات الاسرية خاصة إذا أسيء استخدمهم فأختلاف الزوجين حول سبل الانفاق أو إسراف أحدهما يزيد من الخلافات الاسرية

في النهاية لا يسعنا الا التأكيد علي التغير النوعي والكيفي في انماط العنف الاسري نتيجة العديد من العوامل التي من اهمها وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية التي اثرت علي جوهر الوظائف الاجتماعية للأسر لدي العديد من الحالات التي تعاني من العنف الاسري . حيث هناك فروق واضحة بين الوالدية بمعناها البيولوجي ووظيفتها النفسية او الاجتماعية فالوالدية لا تقتصر علي الانجاب بل ان هناك العديد من الوظائف الاجتماعية والنفسية التي يوفرها الوالدين للأبناء حتي يتحولوا من مجرد كائنات بيولوجية في بداية الحياة (تحتاج للمأكل والمشرب) الي كائنات اجتماعية قادرة علي التكيف مع الواقع والبيئة الاجتماعية المحيطة من خلال الالتزام بالقيم والمعايير السائدة والا نتيجة هي الاغتراب الاجتماعي وكان افراد الاسرة اصبحوا كل منهم اسير عالمه الافتراضي الخاص به وهي بداية ممارسة العنف المتمثل في افتقاد لوظيفة الابوة او الامومة الحقة حتي يتم التدرج في هذا التسلسل الغير السوي من العنف بداية من العنف النفسي في البداية والمتمثل في (الاهمال – التجاهل – التدليل الزائد وصولا للعنف الجسدي او الجنسي نتيجة القصور في الوظيفة الوالدية التي توفر الرعاية والأمان للذات.

المراجع العربية :

١. خالد كسروي : النسوية وحقوق المرأة حول العالم – الكتاب الأول : الإرث والأدوار والقضايا – المركز القومي للترجمة – ٢٠١٨– ص٣٥ .
٢. خالد كسروي : النسوية وحقوق المرأة حول العالم – الكتاب الأول : الإرث والأدوار والقضايا – مرجع سابق ص ٤٠
٣. د. سليمان قعفراني – د.ماهر تريمش : بيار بورديو – الهيمنة الذكورية : المنظمة العربية للترجمة – بيروت – ٢٠٠٩ – ص ٥٠
٤. حسن احجيج ، نظرية العالم الاجتماعي – قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو ، مرجع سابق ص ١٩٤.
٥. د. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع – اليات التماسك الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠١٥ ، ص ٨٦.
٦. د. معن خليل العمر ، علم اجتماع الاسرة – عمان – دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ، ص ١٨ .
٧. د. إبراهيم عيسي عثمان ، مقدمة في علم الاجتماع –عمان – دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ ، ص ١٨٨

٨. د. اجلال إسماعيل حلمي ، علم اجتماع الزواج والاسرة – رؤية نقدية للواقع والمستقبل ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠١٦ ، ص١٠٢
٩. دينا صفوت (٢٠١٩) التغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على بناء القوة داخل الاسرة المصرية ، مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، م ٣٥ ، الجزء الثالث .
١٠. عبدالقادر القصير : الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (دراسة ميدانية في علم اجتماع الحضري والأسري) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت (لبنان) ،١٩٩٩ ، ص ٦٧
١١. .زهير عبدالملك : علم الاجتماع لطلاب الفلسفة ، منشورات مكتبة الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٠٠٠ .
١٢. د. معن خليل العمر ، علم اجتماع الاسرة ،مرجع سابق ص ٢٢ .
١٣. احمد ابوزيد : البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ج ١ ، المفهومات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .
١٤. سامية الخشاب : النظريات الاجتماعية ودراسة الاسرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦٧٠
١٥. شادية قناوي ، المشكلات الاجتماعية العربية الراهنة وتحديات الأمن القومي في العلوم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العربي. دار المعرفة الجامعية.،١٩٩٥ ، الإسكندرية .
١٦. صفوت لبيب فرج . القياس النفسي ط٢. الإنجلو المصري ، ١٩٨٩ ، القاهرة
١٧. علي ليله : النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع ، مرجع سابق ص ٥٥ .
١٨. ليلى عبد الوهاب ،العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة. دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٠ ، بيروت .
١٩. شادية قناوي (١٩٩٥). المشكلات الاجتماعية العربية الراهنة وتحديات الأمن القومي في العلوم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العربي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
٢٠. الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن – دراسة حول العنف الاقتصادي ضد المرأة في الأردن – عام ٢٠١٩
٢١. التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الأردن، نادية هايل العمرو ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة مؤتة،٢٠٠٧ م، الأردن

٢٢. طريف شوقي – احمد إيهاب " العنف في الاسرة المصرية – دراسة نفسية اسكشافية " المجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – قسم بحوث المعاملة الجنائية ، ٢٠٠٠.
٢٣. هاني خميس احمد : ايمي اس وارتون ، علم اجتماع النوع – مقدمة في النظرية والبحث ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠١٤

المراجع الأجنبية :

1. Department of justice , 2006 . report of congress on stalking and domestic violence , 2005 through 2006 , Washington . DC : U.S. Department of Justice office on violence against women
2. . Basow, S, A. (2008) . Gender socialization : Or, how long away has baby come ? In J. C. Chrisler , C. Chrisler , C. Golden & P. D . Rozee (Eds) , Lectures on the psychology of women (4th ed , pp. 80 -95) . New York : McGraw-Hill.
3. Goldenson, R.M. (1984) Longman dictionary of psychology and psychiatry. New York: Longman.Inc
4. Downs, W.R; Miller, B.A. (1998a) Relationships between experiences of parental violence during childhood and women's self-esteem. Violence and Victims.13 (1) G3-77.
5. Launil, h1.H.; Lindquist, C.U. (1988). Learned helplessness, external locus of control, and passivity in battered women. Journal of Interpersonal Violen; e.3 (3) 307-318.
6. Alexander, C.S. (1980). The responsible Victim: Nurses' perceptions of victims of rape. Journal of Health and Social Behavior. 2 (1) 23-33.

[١] خالد كسروي : النسوية وحقوق المرأة حول العالم – الكتاب الأول : الإرث والأدوار والقضايا – المركز القومي للترجمة – ٢٠١٨- ص٣٥ .

[٢] Department of justice , 2006 . report of congress on stalking and domestic violence , 2005 through 2006 , Washington . DC : U.S. Department of Justice office on violence against women ,

[٣] خالد كسروي : النسوية وحقوق المرأة حول العالم – الكتاب الأول : الإرث والأدوار والقضايا – مرجع سابق ص ٤٠

[٤] Basow, S, A. (2008) . Gender socialization : Or, how long away has baby come ? In J. C. Chrisler , C. Chrisler , C. Golden & P. D . Rozee (Eds) , Lectures on the psychology of women (4th ed , pp. 80 -95) . New York : McGraw-Hill.

[٥] د. سليمان قعفراني – د.ماهر تريمش : بيار بورديو – الهيمنة الذكورية : المنظمة العربية للترجمة – بيروت – ٢٠٠٩ – ص ٥٠

[٦] حسن احجيج ، نظرية العالم الاجتماعي – قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو ، مرجع سابق ص ١٩٤.

[٧] د. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع – اليات التماسك الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠١٥ ، ص ٨٦.

[٨] د. معن خليل العمر ، علم اجتماع الاسرة – عمان – دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ، ص ١٨ .

[٩] د. إبراهيم عيسي عثمان ، مقدمة في علم الاجتماع –عمان – دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ ، ص ١٨٨ .

[١٠] د. اجلال إسماعيل حلمي ، علم اجتماع الزواج والاسرة – رؤية نقدية للواقع والمستقبل ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠١٦ ، ص١٠٢

[١١] دينا صفوت (٢٠١٩) التغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على بناء القوة داخل الاسرة المصرية ، مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، م ٣٥ ، الجزء الثالث .

[١٢] عبدالقادر القصير : الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (دراسة ميدانية في علم اجتماع الحضري والأسري) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت (لبنان) ،١٩٩٩ ، ص ٦٧ .

[١٣] .زهير عبدالملك : علم الاجتماع لطلاب الفلسفة ، منشورات مكتبة الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٠٠٠ .

[١٤] د. معن خليل العمر ، علم اجتماع الاسرة ،مرجع سابق ص ٢٢ .

[١٥] احمد ابوزيد : البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ج ١ ، المفهومات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .

[١٦] سامية الخشاب : النظريات الاجتماعية ودراسة الاسرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦٧٠ .

[١٧] شادية قناوي ، المشكلات الاجتماعية العربية الراهنة وتحديات الأمن القومي في العلوم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العربي. دار المعرفة الجامعية.،١٩٩٥ ، الإسكندرية .

[١٨] صفوت لبيب فرج . القياس النفسي ط٢. الإنجلو المصري ، ١٩٨٩ ، القاهرة .

[٢٠] علي ليله : النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع ، مرجع سابق ص ٥٥ .

[٢١] ليلى عبد الوهاب ،العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة. دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٠ ، بيروت.

[٢٢] شادية قناوي (١٩٩٥). المشكلات الاجتماعية العربية الراهنة وتحديات الأمن القومي في العلوم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العربي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

[٢٣] Goldenson, R.M. (1984) Longman dictionary of psychology and psychiatry. New York: Longman.Inc

[٢٤] Downs, W.R; Miller, B.A. (1998a) Relationships between experiences of parental violence during childhood and women's self-esteem. Violence and Victims.13 (1) G3-77.

[٢٥] Launil, h1.H.; Lindquist, C.U. (1988). Learned helplessness, external locus of control, and passivity in battered women. Journal of Interpersonal Violen; e.3 (3) 307-318.

[٢٦] Alexander, C.S. (1980). The responsible Victim: Nurses' perceptions of victims of rape. Journal of Health and Social Behavior. 2 (1) 23-33.

[٢٧] الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن – دراسة حول العنف الاقتصادي ضد المرأة في الأردن – عام ٢٠١٩.

[٢٨] التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الأردن، نادية هايل العمرو ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة مؤتة،٢٠٠٧ م، الأردن

[٢٩] طريف شوقي – احمد إيهاب " العنف في الاسرة المصرية – دراسة نفسية اسكشافية " المجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – قسم بحوث المعاملة الجنائية ، ٢٠٠٠.

[٣٠] هاني خميس احمد : ايمي اس وارتون ، علم اجتماع النوع – مقدمة في النظرية والبحث ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٤ .